جامعة العربي ين مهيدي –أم البواقي–

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول

الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و افاق)

مداخلة بعنوان

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

ضمن :

المحور الثالث: جودة المعلومة المحاسبية و الحوكمة

من إعداد:

1-الاسم واللقب : د. هوام جمعة

التخصص : مالية / محاسبة

الرتبة : أستاذة محاضرة (A)

الوظيفة : أستاذة دائمة

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة باجي مختار – عنابة)

الهاتف : 038872735 الهاتف النقال : 0667787638

البريد الالكتروني : haouamdjemaa@yahoo.fr

2- الاسم واللقب : لعشوري نوال

التخصص: ماجستير أسواق مالية

الرتبة : أستاذة مساعدة

الوظيفة : أستاذة مساعدة

المؤسسة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الهاتف النقال: 0792783519

البريد الالكتروني :n.lachouri@yahoo.fr

ملخص المداخلة :

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات ، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية و عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية لأهم عناصر تميزها (جودتها).

لذلك أصبحت حوكمة الشركات الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية .

كل هذا يؤكد وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية إذ تعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر ويتأثر بالآخر.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، جودة المعلومات المحاسبية ، الإفصاح المحاسبي، الشفافية

Summary

Great attention has been given to the concept of corporate governance in recent years, due to the impact of financial crises, which led to the bankruptcy of many companies, the spread accounting corruption as a result of the non – application of accounting principles and the lack of transparency and do not disclose the information that reflect the financial situation of the economic entities, which led to a loss of confidence in the accounting information contained in the financial statements, and hence the loss of accounting information for the most important elements of excellence (quality).

Therefore, corporate governance has become an antidote to corruption, which is an effective tool to ensure the objectivity of the financial reporting, and this through a commitment to apply the principle of disclosure and transparency.

All this confirms the presence of a close link between the application and the quality of corporate governance principles of accounting information are considered as two sides of one

Key wods : govenance, accounting information quality, accounting disclosure, transparency

المقدمة:

إن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو أن تتولد الثقة في جودة و شفافية المعلومات المحاسبية،و هذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات حوكمة الشركات ، فهذه الأخيرة تضمن المصداقية و الموثوقية للمعلومة المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب ، لما لها من أثر مباشر على سوق الأوراق المالية بصفة خاصة.

بناء على ما سبق فإن التساؤل الأساسي لهذه الورقة هو:

كيف يمكن لحوكمة الشركات من حلال أدواتها أن تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية؟

و هذا ما سيتم مناقشته من خلال العناصر التالية:

المحور الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات: تناولنا فيه

1- مفهوم حوكمة شركات

2- أهمية الحوكمة

3- مبادئ حوكمة الشركات

4-أهداف حوكمة الشركات

5-محددات الحوكمة

المحور الثاني :جودة المعلومات المحاسبية

1-مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

2- الخصائص المعلومات المحاسبية

3-معاير تحقق جودة المعلومة المحاسبية

المحور الثالث: حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

1-أدوات حوكمة اشركات

2-علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية

3-انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية فى التقاري المالية

المحـــور الأول: الجوانب الفكرية لحــوكــمـــة الــشــركـــات:

على الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهوره يعود لزمن بعيد، فالأساس النظري و التاريخي لحوكمة الشركات يرجع أولا لنظرية الوكالة (Théorie d'agence, Principal– Agent) التي يعود ظهورها أولا للأمريكيين Berls & means سنة 1932، الذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة و عملية الرقابة و الإشراف داخل الشركات المسيرة و هذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة، ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للإقتصاد Jensen & Meckling سنة 1976 حين قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة : ***(نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص " الرئيسي –Principal" صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "العامل Agent" لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة.***[3]

إن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال التي تعود للمساهمين و مهمة اتخاذ القرار و التسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم و خلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، غير أنه حسب فرضيات هذه النظرية فإن اختلاف الطبيعة السلوكية و التكوينية وكذا الأهداف بين المسيرين و المساهمين تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذه الاثنين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى. يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه و تحفظ له حقوقه أو ما يعرف (بتجذر المسيرين Enracinement) عن طريق استغلال نفوذه، شبكة العلاقات بالموردين والعملاء... و كذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، و بذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه و أهدافه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة (خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل). لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلالا بشروط العقد الذي يربط المسير بالشركة يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي و للحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية و رقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات و أدوات رقابية و إشرافية (المراجعة بنوعيها ، لجنة المراجعة مجلس الإدارة) ، إذا فحوكمة الشركات جاءت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين و لفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع و تحافظ على استمرارية الشركة أيضا

<u>أولا : مفهوم حوكمة شركات :</u>

تشير معظم الأدبيات إلى عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الإقتصاديين والقانونيين والمحليين للمصطلح الإنجليزي (**Corporate governance**) في اللغة العربية، وهذا ما تؤكده موسوعة

1عبد الوهاب نصر علي, شحاتة السيد شحاتة "" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة** "" , الدار الجامعية, جمهورية مصر العربية, 2007,

Encycolopedia corporate governance ويرجع ذلك إلى تداخل العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات .[1]

لكن بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع، ثمّ إقترح مصطلح "حوكمة شركات" [2]

وفي هذا الصدد فقد عرّفها البعض بأنّها :

– هي "الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة " .

– كما يصف تقرير **cadbury** عام 1992م حوكمة الشركات في جملة صغيرة وبسيطة كما يلي: "حوكمة شركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب" .

" Corporate governance is the system by witch companies are directed and controlled"

– كما أنّها قد تعتبر إطار يتضمن قواعد وممارسات سوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها ، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديري ورؤساء تلك الشركات وموظفيها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين ، وتتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة[4] .

– وأيضا قدمت منظمة التمويل الدولية (IFC) تعريفا للحوكمة "بأنّها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" ، أي أنّ الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر على الأداء ، كما تشمل مقوّمات تقوية المؤسسة على المدى البعيد.[5]

---

(1) نرمين أبو العطاء، "**حوكمة شركات سبيل التقدم,,, مع إلقاء ضوء على التجربة المصرية**"، يناير 2003، ص 1، أطلع عليه من الموقع التالي: www.hawkama.net 2009/5/25 .

(2) هناك عدد من المقترحات المطروحة منها : "حكم الشركات" – "حاكمية شركات" – حوكمة شركات بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى مثل : أسلوب ممارسة "سلطة الإدارة بالشركات" ، "أسلوب الإدارة المثلى" ، "الإدارة النزيهة" وغيرها . ولكن ثم استبعاد "حكم شركات" لما من دلالة أنّ الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة ، كما تمّ استبعاد "حاكمية الشركات" لما قد يحدثه استخدامه من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "بنظرية الحاكمية" والتي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة .

في حين أستحسن عدد من متخصصي اللغة العربية المصطلح الذي اقترحه الأمين العام لمجمع اللغة العربية وهو "**حوكمة شركات**" الذي يمكن استخدامه كمرادف للمصطلح الإنجليزي **Corporate governance** .

[4] عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، مرجع سابق، ص 15

[5] International finance corporate (IFC), **corporate governance: why corporate governance**, 2005, p1

أمّا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) فقد أوردت مفهوما للحوكمة على أنّها "مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة"، أو هو "الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف على الأسلوب الناجح لممارسة السلطة التي يجب أن يُقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعـــة لخدمـــة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيّدة لاستخدام الموارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعليـــة"[6] .

ومن خلال التعريفات السابقة تتضح عدّة معان أساسية لحوكمة الشركات أهمّها :

مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات .

تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح .

وجوب أن تدار الشركات لمصالح المساهمين و المستثمرين .

مجموعة من القواعد التي بموجبها تسير الشركة وتراقب وفق هيكل معيّن ومنظم يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين و المساهمين .

مجموعة من المفاهيم والأهداف والرقابة التي تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لإنماء المؤسسة وتطويرها وتحقيق المتابعة الفعالة والمساءلة والإشراف على الاستخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية .

<u>ثانيا- أهمية الحوكمة:</u>

بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهادتها معظم دول العالم ، و التي أدت الى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين ، لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات لما لها من مزايا و ايجابيات .[7]

لهذا يمكن حصر أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية [8]:

1- إن المستثمرين يضعون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الذي يتسم بالعولمة وشدة المنافسة بين الشركات والمؤسسات المختلفة بهدف الدخول إلى

---

(6) محمد حسن يوسف ، "**<u>محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر</u>**" ، 2007م ، ورقة عمل مقدمة إلى بنك الاستثمار القومي ، ص 04

[7] Moffett, M. and others, **<u>Governance and Performance</u>**, Theory- Based Evidence from US Coast Guard Inspections, Bush School Working Paper N^{O} 406, March 2004.

[8] محمد جميل حبوش ، "**<u>مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة شركات</u>**" ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل، 2007م ، ص31

أسواق المال المحلية أو العالمية للاستثمار مدى التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة التي عد أحد المعايير الأساسية المؤثرة على قراراتهم، هذا ما يجعل المؤسسات التي تطبق هذه المبادئ ترفع من قدرتها التنافسية على المدى الطويل نظرا لتمتعها بالشفافية في معاملاتها وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وفي جميع العمليات التي تقوم بها، الشيء الذي سيدعم حتما رصيد الثقة من جانب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ومن ثم الاستثمار في هذه الشركات مما يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال ويسمح بتحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل؛

1- تعظيم قيمة أسهم لشركة **MAXI mizing shareholder volue** وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع كمستثمر رئيسي ...الخ

2- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية ، بما يعمل على تدعيم الاستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرءا لحدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية ، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي .

3- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية .

4- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها و اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات .

5- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية .

لذلك أصبحت حوكمة الشركات في كافة الدول ذات أهمية كبيرة حيث تؤدي إلى وجود أسواق ذات قوّة تنافسية وتمتاز بالشفافية والنزاهة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مما استدعى كثيرا من الهيئات العلمية والأكاديمية والمختصين إلى وضع أسس ومبادئ لحوكمة الشركات لأنّها سوف تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية ومن ثمّ تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة ، كلّ هذا يساعد في عملية دفع عجلة التنمية .

ثالثا- مبادئ حوكمة الشركات:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED في عام 1999 خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات والتي تعني بتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة في الشركات العمومية أو الخاصة

التي تكون أوراقها المالية متداولة أو غي متداولة في أسواق المال، وتعمد هذه المبادئ على التركيز على الجوانب التالية [9]:

1- <u>الحفاظ على حقوق كل المساهمين</u>: من خلال هذا المعيار يتم العمل على وضع إطار بإمكانه حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المتمثلة في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

2- <u>التعامل بنفس القدر من المساواة بين جميع المتعاملين</u>: من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم حتى وإن كانوا ينتمون إلى الأقلية الذين يجب أن تعطى لهم نفس الحقوق مع باقي حملة الأسهم والمتعلقة بالدفاع على حقوقهم ومن ثمَّ ضمان تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وكذا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

3- <u>الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة</u>: من خلال هذا المعيار يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة، كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع، وتشمل حوكمة الشركات أيضا إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم من أي انتهاك لتلك الحقوق وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة. ويتم الإشارة من خلال أصحاب المصالح إلى البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء والدائنين ...الخ.

4- <u>الإفصاح والشفافية</u>: يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة. ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة يتم التطرق إلى دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والمتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير وأي تكلفة أو أقل تكلفة ممكنة.

5- <u>مسئوليات مجلس الإدارة</u>: يتم العمل من خلال هذا المعيار على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجه الإستراتيجي للشركة وتحديد مسئولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة وحملة الأسهم. ولهذا الغرض اقترحت مؤسسة التمويل الدولية IIF أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات التي يمكن أن تتضمن قوانين أسواق المال ولوائح الشركات، كما تؤكد المؤسسة على أنه بالرغم من

9 مركز المشروعات الدولية الخاصة ، "**<u>مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات</u>**" ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن، ص 1 ، اطلع عليه من الموقع التالي : http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070.p في 2009/12/25م

البنود التشريعية إلا أن مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي يعد أكثر أهمية حيث أن دور أجهزة الإشراف والرقابة في متابعة الأسواق يتعاظم باستمرار، وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

6– <u>توافر إطار فعّال لحوكمة الشركات</u>: يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون حيث :

– يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق؛

– يجب أن تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه؛

– يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛

– يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

<u>**رابعا– أهداف حوكمة الشركات:**</u>

تعمل مبادئ ومعايير حوكمة الشركات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منه [10]:

1– تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عنها؛

2– تحسين عملية صنع القرار في الشركات، بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة؛

3– تحسّين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛

4– إدخال إعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛

5– تحسّين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات؛

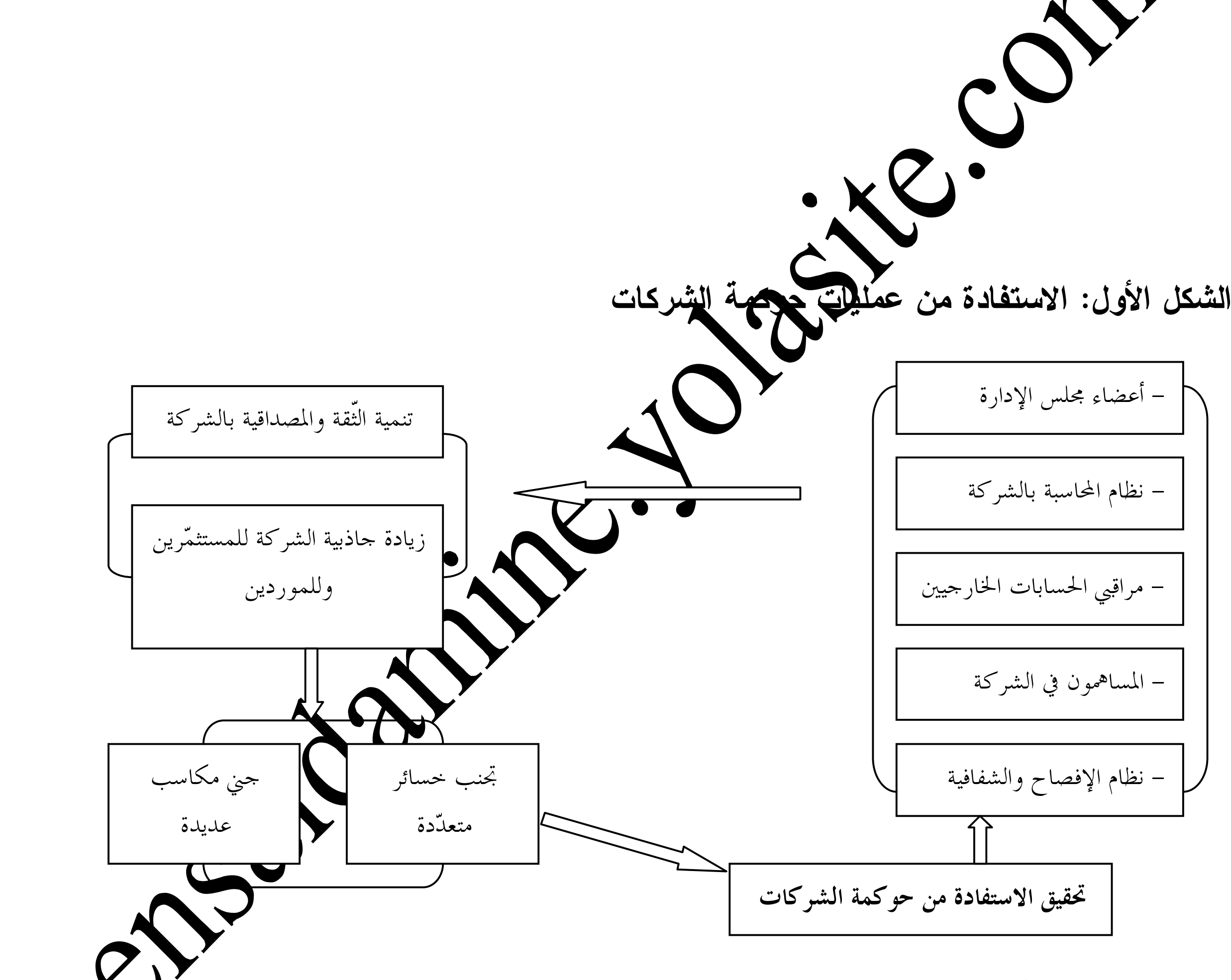
[10] عدنان قباجة ، مهند حامد ، إبراهيم الشقاقي ، "<u>**تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين**</u>" ، ورقة عمل ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (MAS) ، 2008م ، ص 6

6- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب اِستثمارات ورؤوس أموال أخرى؛

7- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسّين معدّلات دوران العمالة واِستقرار العاملين.

وتسمح حوكمة الشركات كذلك، بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسيين من الحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدّة محافظ وشركات ، وتؤدي إلى تعظيم المنافع وزيادة اِستفادة الشركات من خلال توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة ، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل الأول: الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات



المصدر: محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص189.

خامسا: محددات الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل 1 أدناه). ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:[11]

---

(11) د. محمد مصطفى سليمان، "**دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**" ، دار الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2009م ، ص23

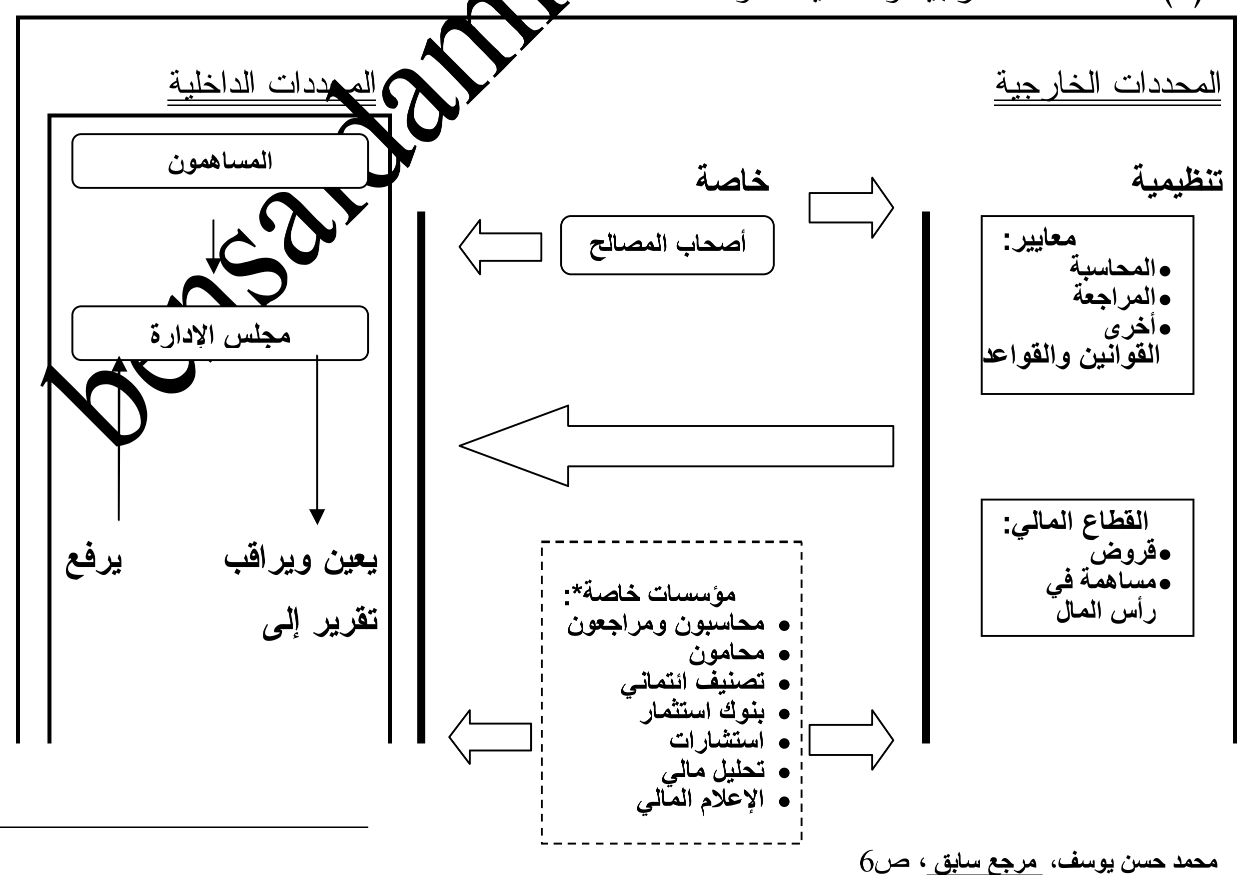
المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.[12]

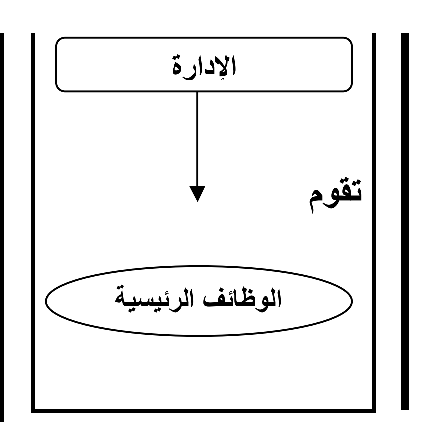
المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

شكل (1): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة



[12] **محمد حسن يوسف، مرجع سابق، ص6**



الأسواق:
- تنافسية الأسواق
- استثمار أجنبي مباشر
- الرقابة على الشركات

*** المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني، وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.**

المصدر: د . سميحة فوزي ، "**تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية**" ، سلسلة أوراق العمل المركز المصري ، ورقة عمل رقم 82، أفريل 2003م ، ص7

المحور الثاني :جودة المعلومات المحاسبية

أولا-مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبي ة .ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، و عادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[13]

ثانيا-الخصائص المعلومات المحاسبية:

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها ،و لكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلا بد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، لذلك فان

[13] عباس مهدي الشيرازي ، "**نظرية المحاسبة**"، ط1،ذات السلاسل للطباعة والنشر ،الكويت ،1990 ،ص194

الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها و الإفصاح عنها في التقارير المالية .[14]

اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB)البيان رقم 2 لمفاهيم "معايير جودة المعلومات المحاسبية"التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) و المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض اتخاذ القرارات .و علاوة على ذلك فقد وضع المجلس عددا من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في التكلفة و الاهمية النسبية للمعلومات و الشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

1)الخصائص النوعية الرئيسية:

إن خاصية الفائدة في اتخاذ القرارات تأتي على قائمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها القاعدة العامة : و أن تحقيق ذلك يتطلب توافر خاصيتين رئيسيتين هما خاصية الملائمة و خاصية الموثوقية ،فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أي الخاصيتين الرئيستين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين.[15]

أ)الملائمة:

تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات و بكلمات أخرى ،

هي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار.[16]

كما عرفها FASB بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية

صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ ممّا لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة[17].

إن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمة تنبؤية و استرجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار و تأثر فيه لتغير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار.و لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص نوعية هي :

1-خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.

[14]مرجع نفسه ،ص 195

[15]مرجع نفسه،ص ص:195-196 .

[16]نعيم حسين دهمش،"**القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما**"،دار المكاتب الوطنية، عمان ، الأردن،1995،ص23.

[17]د. كمال عبد العزيز النقيب ، "**مقدمة في نظرية المحاسبة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 293

2-خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات

3-التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات.

و فيما يلي سيتم التطرق لهذه الخصائص النوعية الفرعية لخاصية الملائمة كما يلي:

* القيمة التنبوئية للمعلومات:

تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي و الحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات "الملائمة".فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بنشاط المستقبلي ،فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل ، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف .

إن القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على القدرة على تنبؤات حول أثار الماضي و الحاضر و المستقبل. حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها القيام بعملية للتنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي و الحاضر و المستقبل.[18]

*القيمة الاسترجاعية للمعلومات:

تمتلك المعلومات قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على التغيير أو تصحيح توقعات الحالية أو المستقبلية ، كما يطلق خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية العكسية ، وهي لا تقل عن أهمية خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات ، و تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة ،و بالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.

*التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات:

يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجونه اليها ، و ذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها ، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها[19] .

ب) الموثوقية:

[18]نعيم حسين دهمش، مرجع سابق،ص23.
[19]عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق ، ص 201.

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء و التحيز في العرض ، و التصور الصادق للأحداث و العمليات الاقتصادية.و تمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت و الخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية و اختيار المعلومات المفيدة لهم.[20]

الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر عن FASB هي " خاصية المعلومات في التأكد بأن المعلومات خالية من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة و إنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله."[21]

و لتوفر خاصية الموثوقية لا بد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

1)الصدق في التعبير

2)الحياد

3)القابلية للتحقيق

<u>* الصدق في التعبير:</u>

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) و بين الظواهر المراد التقرير عنها ،و العبرة هنا بصدق تمثيل المضمون و الجوهر و ليس مجرد الشكل .

و تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام و الأوصاف المحاسبية من ناحية و الموارد و الأحداث التي تنتجها هذه الأرقام و الأوصاف في التقارير المالية من جهة أخرى ،بمعنى أخر تمثل الأرقام ما حدث فعلا ، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات و الأحداث الفعلية فان التقارير تكون صادقة العرض[22] .

<u>*الحياد:</u>

يقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية و المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى.[23]

و بصفة عامة يقصد بالحياد ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدم أو مستخدم أو مستخدمين آخرين.

---

[20]دونالد كيسو و جيري بجانت، **"المحاسبة المتوسطة"**، الجزء الأول ،ترجمة أحمد حامد حجاج ،دار المريخ ، الرياض العربية السعودية،ص70.
[21] شارف خوخة،" **مفاهيم جودة المعلومة المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"21و 22 نوفمبر 2007 جامعة باجي مختار عنابة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ،ص 4.

[22]د. كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق ،ص.
[23]عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق ،ص202

*القابلية للتحقق:

تمثل خاصية القابلية للتحقق احد الأسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كزنها تزيد ثقة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية.

إن قابلية التحقق مبدأ نسبي ، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.[24]

يتم اشتقاق هذه الخاصية من فرض الموضوعية في المحاسبة ، التي تقضي أن تكون البنود الواردة من التقارير المالية قابلة للتحقق ، معنى أن تكون التقارير المالية قابلة التحقق منها من قبل المحاسب أو من قبل شخص أخر أو يمكن للمحاسب أو غيره من التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالعمليات المالية في أي مرحلة ، بالإضافة إلى إمكانية التحقق من القوائم بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع مواقع الحياة الاقتصادية[25].

2)الخصائص النوعية الثانوية:

إضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية التي سبق ذكرها هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، وتتمثل في الخصائص النوعية الثانوية (القابلية للمقارنة و الثبات) ،و التي تساهم جنبا إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

أ)الثبات:

يقصد بمبدأ الثبات: أن تطبق المنشأة نفس الأساليب و الطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى.

عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية ولا يعني ذلك أن الوحدة المحاسبية لا يمكنها الحول من طريقة محاسبية معينة إلى

---

[24]د.رضوان حلوة حنان ،**"تطور الفكر المحاسبي"**،ط1،الدار العلمية الدولية،عمان ،الأردن،ص198.

[25]حسين القاضي و مأمون حمدان ،**نظرية المحاسبة"**، الدار العلمية الدولية،عمان ،الأردن،ص776.

أخرى، حيث يمكنها التغيير في السياسات الطرق المحاسبية إذا ثبتنا أفضليتها في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر التغير المحاسبي في التقارير المالية و خاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير.[26]

و عند حدوث تغير في الظروف أو المبادئ المحاسبية المستخدمة ،يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر هذا التغيير المحاسبي و مبرر و إجرائه و ذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير ، كما أن حدوث التغير المحاسبي و مبرر إجرائه و ذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير ، كما أن حدوث تغيير في المبادئ المحاسبية المستخدمة يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة توضيحه لتقرير المراجع .حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير و إرشاد القارئ إلى ملاحظة الواردة في التقارير المالية التي حدث فيها .

و بصقه عامة التقارير المالية لأي سنة تكون مفيدة في حد ذاتها ن ولكنها تكون أكثر فائدة إذا ما أمكنت مقارنتها مع التقارير لشركات أخرى أو مع التقارير السابقة لنفس الشركة .

ب)القابلية للمقارنة:

يقصد بخاصية القابلية للمقارنة استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها لاتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.[27]

كما تعد فاعلية المعلومات المحاسبية على عقد المقارنات بين بنود التقارير المالية لنفس السنة بين المؤسسة و أخرى ، أو لنفس المؤسسة الاقتصادية بين سنة و الأخرى ، و تعتبر المدخل الأساسي و المنهج العملي لإجراء التحليل المالي و المحاسبي.[28]

و لكي تكون المعلومات لمحاسبية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر الشرطين التاليين:[29]

1- سهولة العرض و استخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.

2-الثبات في القياس و العرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى .

ثالثا:معاير تحقق جودة المعلومة المحاسبية:

1-معايير قانونية

---

[26]دونالد كيسو و جيري بجانت، مرجع سابق،ص72.
[27] نفس المرجع ،ص 72.
[28]د. كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق ،ص 296.
[29] إبراهيم أحمد الصعيد ،**" نظم المعلومات المحاسبية"**،دار الفكر المعاصر ،دمشق ،1996،ص 35.

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2-معايير رقابية.

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والإطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

3-معايير مهنية.

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة .

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

4-معايير فنية.

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات .

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين ، وكذلك بيان أهمية ا لرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأ ة .ولذلك فإن مهنه المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثر اً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأحرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

<u>المحور الثالث: حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية</u>

إن الحوكمة الجيدة ●هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية ، إذ أن الشفافية المالية و المحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات . لذا لا بد من وجود آليات و أدوات يعتمد عليها لضمان جودة للمعلومة المحاسبية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح و الشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفر معلومات تتميز بالجودة تنعكس مباشرة على السوق المالي بصفة خاصة..

لذلك سوف نحاول من خلا لهذا المحور التطرق الى:

*الأدوات التي تستعمله الحوكمة لتعزيز جودة المعلومة المحاسبية

*العلاقة المتداخلة بين حوكمة و الإفصاح و جودة التقارير المالية

* انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

<u>أولا- أدوات حوكمة اشركات :</u>

حتى يتم تطبيق الحوكمة في أي شركة بشكل فعال لابد من وجود آليات و أدوات تساعد على ذلك ،و تمثل هذه الأدوات مجتمعة مكانيزمات وهي المراجعة بنوعيها (سوف نركز على المراجعة الخارجية لطبيعة الموضوع) و لجنة الراجعة

1) المراجع الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ،فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية(القضاء على

مشكل الوكالة) ، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (بين المسيرين و المساهمين خاصة)، ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية. [30]

2- لجنة المراجعة:

أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات و التقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات لأطراف الخارجية ، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية و على تدعيم استقلالية و دور المراجع الخارجي و التأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة ، سوف يؤدي هذا بضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين و الأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير ، بل و الأكثر من ذلك إن العديد من البورصات المالية و العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية و تقرير المراجع حتى تزيد من جودة و مصداقية المعلومات التي تتضمنها ، كما يجب على لجنة المراجعة التأكد من كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، و انها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما. [31]

من خلال الأدوات السابقة يمكن الوصول بالمعلومة المحاسبية إلى الجودة من خلال تحقق معايير المختلفة لجودة المعلومة المحاسبية (سالفة الذكر)

ثانيا- علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية:

إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه ، فتطبيق هذه المبادئ يؤثر على درجة ومستوي الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يتم الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل : مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الو صول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن

[30] د سمير كامل محمد عيسى ،**"أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم 45 ، يوليو 2008،ص 2.
[31] محمد سمير صبان ، محمد مصطفى سليمان ، **" الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات "**، الدار الجامعية مصر ، 2005،ص 323.

التقارير المالية تؤثر في قرارات المستمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

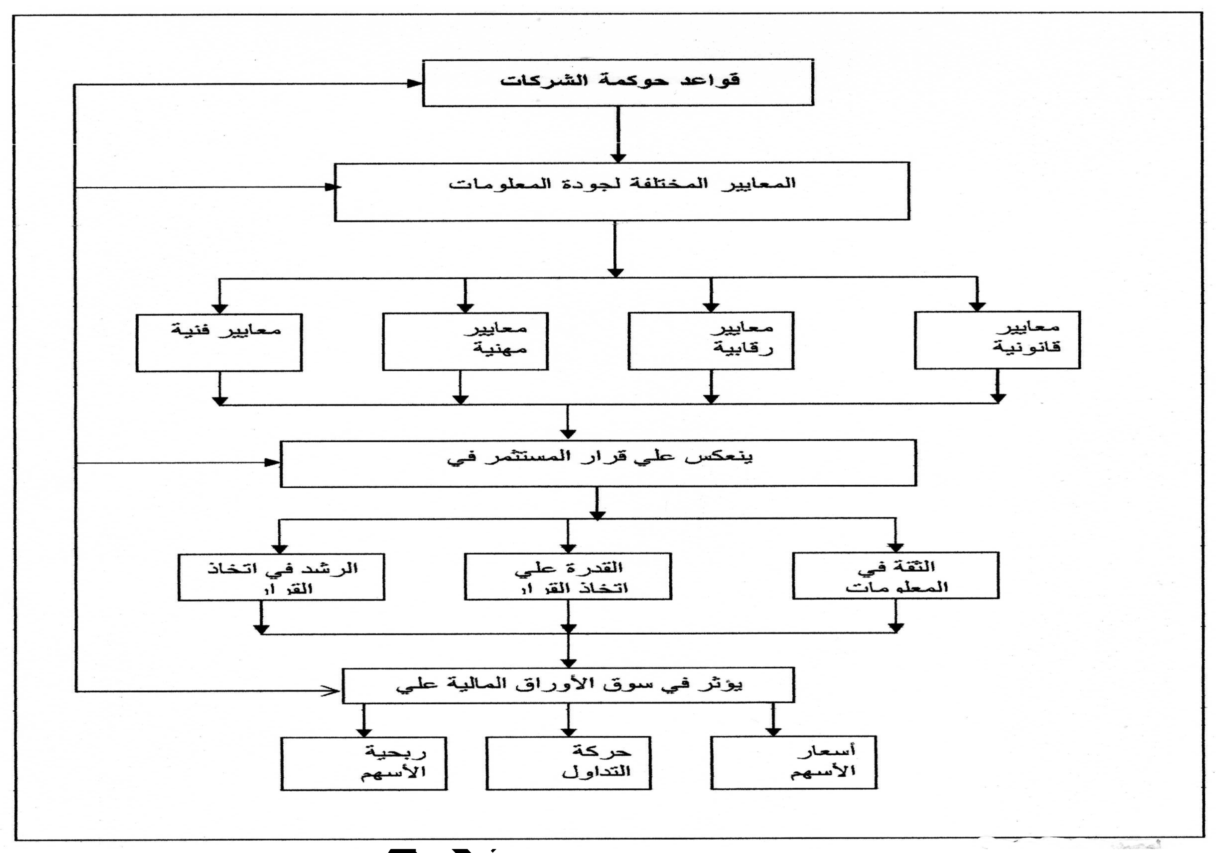
ثالثا: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقاريرالمالية:

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة . وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات ، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المالية و التي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسيه تحددها المهنة . وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدي المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها[32].

و لكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث ، و أن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامته ، و أن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة ، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم ، والشكل التالي يلخص الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة بصورة عامة و المحاسبية بصورة خاصة و لأجل أن تصل السوق المالية إلى درجة الكفاءة المرجوة:

[32]محمد أحمد إبراهيم خليل ،"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية-دراسة تطبيقية-"، ورقة عمل، ندوة السوق المالية السعودية : نظرة مستقبلية ، جامعة الملك خالد(13-14) نوفمبر 2007. متوفر على الموقع http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665 اطلع عليه في 2009/10/4.

الشكل2: دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية و انعكاستها على سوق المالي:



المصدر:مرجع نفسه

الخاتمة:

تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوقير اكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية ،بحيت تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هده الخاصية، فمن خلال تقرير المراجع الخارجي يضمن معلومات تتمتع بالمصداقية و الموثوقية ، أما لجنة المراجعة في تحسن تقرير المراجع وتدعم استقلاليته و عليه يمكن لحوكمة الشركات تحقيق مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاد القرارات الاستثمارية .

قائمة المراجع :

مراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1- إبراهيم أحمد الصعيد ،" نظم المعلومات المحاسبية"،دار الفكر المعاصر ،دمشق ،1996

2- دونالد كيسو و جيري بجانت، "المحاسبة المتوسطة"، الجزء الأول ،ترجمة أحمد حامد حجاج ،دار المريخ ، الرياض العربية السعودية.

3- رضوان حلوة حنان ،"تطور الفكر المحاسبي"،ط1،الدار العلمية الدولية،عمان ،الأردن

4- عباس مهدي الشيرازي ، "نظرية المحاسبة"، ط1،ذات السلاسل للطباعة والنشر ،الكويت ،1990

5- عبد الوهاب نصر علي, شحاتة السيد شحاتة "" مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة "" , الدار الجامعية, جمهورية مصر العربية, 2007

6- كمال عبد العزيز النقيب ، " مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،

7- محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، 2005

8- محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري" ، دار الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2009م

9-- محمد سمير صبان ، محمد مصطفى سليمان ، " الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات "، الدار الجامعية مصر ، 2005

10- نعيم حسين دهمش،"القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما"،دار المكاتب الوطنية، عمان ، الأردن،1995

2-ملتقيات،أوراق عمل ،مجلات رسائل التخرج :

11- د . سميحة فوزي ، "تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية" ، سلسلة أوراق العمل المركز المصري ، ورقة عمل رقم 82، أفريل 2003

12- د سمير كامل محمد عيسى ،"أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم 45 ، يوليو 2008،

13- شارف خوخة،" مفاهيم جودة المعلومة المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"21و 22 نوفمبر 2007 جامعة باجي مختار عنابة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية

13- عدنان قباجة ، مهند حامد ، إبراهيم الشقاقي ، " تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين " ، ورقة عمل ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (MAS) ، 2008م

14- محمد حسن يوسف ، " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر " ، 2007م ، ورقة عمل مقدمة إلى بنك الاستثمار القومي

15- محمد أحمد إبراهيم خليل ،"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية-دراسة تطبيقية-"، ورقة عمل، ندوة السوق المالية السعودية : نظرة مستقبلية ، جامعة الملك خالد (13-14) نوفمبر 2007. متوفر على الموقع

http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665 اطلع عليه في 10/4/

16-نرمين أبو العطاء، "حوكمة شركات سبيل التقدم,,, مع إلقاء ضوء على التجربة المصرية"، يناير 2003، أطلع عليه من الموقع التالي : www.hawkama.net 2009/5/25

17-مركز المشروعات الدولية الخاصة ، "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات" ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن، اطلع عليه من الموقع التالي : http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070.p في 2009/12/25م

18- محمد جميل حبوش ، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة شركات" ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل، 2007م ،

مراجع باللغة الفرنسية

1- Working Paper

21 - International finance corporate (IFC), corporate governance: why corporate governance, 2005

22 - Moffett, M. and others, Governance and Performance, Theory- Based Evidence from US Coast Guard Inspections, Bush School Working Paper N° 406, March 2004.